

أثر العامل "المشرقي" في الثقافة بإفريقية من قدوم الهلاليين إلى نهاية العصر الوسيط : قراءة في حركة الأفكار والرجال (منتصف القرن 5 هـ/ 11 م إلى نهاية القرن 9 هـ/ 15 م)

د. لطفي بن ميلاد
كلية الآداب والفنون والإنسانيات
جامعة منوبة (تونس)

مقدمة :

عرفت إفريقية منذ منتصف القرن 5 هـ/ 11 م منعرجا هاما تمثل في انفصالها "السياسي" والأيدولوجي عن الخلافة الفاطمية بالمشرق، وانهيار عاصمتها القيروان التي كانت تقوم بدور ثقافي ديني هام في بلاد المغرب نتيجة الاضطراب الذي أدخله الهلاليون على البلد، مما جعلنا نتساءل عن حقيقة التواصل الفكري بين إفريقية و"المشرق" في ظل هذه الأوضاع ومحاولة تتبع مسار "الاتصال" الثقافي بينهما وعوامله وأثر ذلك على الحياة الثقافية بإفريقية إلى نهاية العهد الحفصي؟

1 - أية أفكار "مشرقية" في إفريقية ابتداء من النصف الثاني من القرن 5 هـ/11 م ؟

إن الحديث عن تأثيرات "مشرقية" على الحياة الثقافية بإفريقية في الفترة المدروسة يطرح بالضرورة موضوع حالة الثقافة في المشرق ونوعية الأفكار السائدة هناك، وهي الأفكار التي تنتقل إلى بلاد المغرب عن طريق الرحلة العلمية والحجاج أساساً؛ وهذان العنصران هما القناة الأساسية لحمل الأفكار "المشرقية" إلى بلاد المغرب منذ أواخر القرن 2 هـ/8 م (الاعتزال، المرجئة، الحنبلية... الخ)، في وقت عرفت فيه إفريقية "فراغاً" ثقافياً، نتيجة تدمير العاصمة الدينية والثقافية (القيروان)، من طرف الهلاليين ممّا أفرز هجرة "ثقافية" إلى المغرب الأقصى والأندلس وبدرجة ثانية إلى المشرق.

فلا بدّ أن ننتظر مدة لفهم تتنقل هذه الأفكار "المشرقية" التي لم تتفصل عن "الايديولوجيا" السائدة في المغرب. فرغم قدوم الهلاليين، يذكر الأستاذ عمر بن حمّادي⁽¹⁾، وجود توافق كبير بين المسار الذي كانت القيروان ترى نهايته، والأحداث التي بدأت تشهدها صحراء المغرب الأقصى، وربّما لا نستبعد وجود علاقة مباشرة بين انهيار "مشروع" الملكية بالقيروان، وقيام الحركة المرابطية بالصّحراء.

ومع مطلع القرن 6 هـ/12 م علينا أن ننظر في الحالة الثقافية بالمشرق، حيث غلبت السنّة فقهاً والأشعرية عقيدة، إضافة إلى تيارات أخرى ظهرت منذ مدّة مثل الفلسفة وعلم الكلام والمنطق. ويمكن أن نشير إلى أنّ هذه الحياة الفكرية قد تميّزت بوجود أعلام كبار مثل المبارك بن عبد الجبّار (ت 510 هـ/1116 م) وهو من علماء الحديث، وكذلك الكيا الهراسي (ت 504 هـ/1110 م)، وهو عالم في الفقه والأصول والأخلاقيات والتفسير وله كتاب بعنوان : "أحكام القرآن". وكذلك أبو حامد الغزالي (ت 505

(1) بن حمّادي (عمر)، الفقهاء في عهد المرابطين، محاولة للتعرف على دورهم السياسي، أطروحة مرقونة لنيل شهادة التعمق في البحث في التاريخ الإسلامي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بتونس، 1987، ص 514.

هـ/1111 م) والذي كان مجددا في أصول الدين وأصول الفقه بإضافة الفلسفة والمنطق قبل أن يدعو إلى القبول بالتصوّف كمذهب في التفكير، ويعتبر هذا الرجل منزوع التحرّر العقلي وشجب الجمود على التقليد. ثم نجد أبا بكر الشاشي (ت 507 هـ/1100 م) وهو المختص في أصول الدين والفقه على المذهب الشافعي ومؤلف كتاب : "المستظهر". وأخيرا نجد أبا بكر الطرطوشي (ت 521 هـ/1127 م) وهو عالم أندلسي مالكي. كان قد استقرّ في الإسكندرية، فدعا إلى السّنة وثار على البدع في كتاب له أسماه "الحوادث والبدع".

مقابل ذلك، لا نجد من انتقل من إفريقية في هذه الفترة إلى المشرق يمكن أن يكون قد حمل أفكارا من هناك إلى هذه المنطقة. لكن ما نعرفه هو أن الإمام المازري وهو أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر بن محمد التميمي المازري قد مثل المالكية المتشددة المتعلقة بالأشعرية التي تقبلها "المغاربة" منذ زمن. ممّا جعلهم يرفضون إضافات الغزالي فيما بعد، وقبله علماء مشهورون جعلوا علم الكلام يتبوأ مكانة مقبولة عند أهل السّنة، وأشهر هؤلاء الباقلاني فقيه بغداد المالكي (ت 403 هـ/1012-1013 م)، وفي آخر القرن نجد أبا المعالي الجويني (ت 478 هـ/1086 م). ونشير هنا إلى أن بعض الأبحاث⁽¹⁾ تطرح قضية ردّ المازري على الغزالي حول كتابه إحياء علوم الدين في كتاب يرجّح أنه يحمل اسم : "الكشف والإنباء على المترجّح بالإحياء". ومهما يكن من أمر فإن ما نستنتجه هو أن إطار انتقال الأفكار من المشرق إلى بلاد المغرب في هذه الفترة، كان إطارا سنّيا أشعريا.

أ - الأشعرية في بلاد المغرب :

وهو ما يجعلنا نحاول تتبّع مسار السّنية الأشعرية المتقلّبة من المشرق إلى إفريقية وبلاد المغرب في هذه الفترة⁽²⁾، أو إلى بلاد المغرب عبر إفريقية. فلا شك أن كتاب إحياء علوم الدّين الذي وصل إلى المازري وإلى فقهاء

(1) المعموري (الطاهر)، الغزالي وعلماء المغرب، الدار التونسية للنشر والمؤسسة الوطنية للكتاب بالجزائر، ط 1، تونس-الجزائر، 1990، ص 36.

(2) أحنانة (يوسف)، تطوّر المذهب الأشعري في المغرب الإسلامي، منشورات وزارة الأوقاف الإسلامية، ط 1، الرباط، 2007، ص 99.

المرابطين قد حمله أشخاص كانوا في الواقع يحملون أو ينقلون أفكارًا. فقد شهد العصر المرابطي دخول مصادر أشعرية كثيرة إلى بلاد المغرب تذكرها كتب الطبقات، إما بإجمال عندما يتعلق الأمر بفتيحه أشعري وإما بتفصيل مركزة على أهمها. ولا شك أن هذه المؤلفات قد مرت بإفريقية، ويمكن أن نذكر منها :

- "الرسالة" لابن مجاهد الطائي (ت 370 هـ/980 م) وهو من تلاميذ الأشعري، وأحد الذين انتشرت عنهم الأفكار الأشعرية.

- "التمهيد" للباقلاني (ت 403 هـ/1012 م) وهي نسخة وقع نسخها سنة 467 هـ/1071 م) لأمير مملكة بطليوس عمر المتوكل (464-488 هـ/1072-1095 م).

- كتاب "اعتقادات الموحدين" لابن فورك (406 هـ/1015 م).

- كتاب الإرشاد للجويني (ت 478 هـ/1085 م)، وقد شرحه أبو الحسن بن الضحّاك الغرناطي (ت 552 هـ/1157 م) وسمّاه منهاج السّداد في شرح الإرشاد، كما شرحه المازري (ت 530 هـ/1136 م) وسمّاه المهاد في شرح الإرشاد وشرح أيضا كتاب البرهان وسمّاه إيضاح المحصول من برهان الأصول.

- كما دخل أبو الحسن علي بن أحمد الرّبعي المقدسيّ التاجر (531 هـ/1137 م) تلميذ الشّيرازي (476 هـ/1083 م) بلاد المغرب حيث التقى به القاضي عياض بسبّطة وأجاز له جميع رواياته.

هذه، إذن، جملة من المؤلفات الأشعرية⁽¹⁾ التي تأكّد دخولها إلى بلاد المغرب حتى القرن 6 هـ/11 م، ومن الثّابت أن هناك شخصان مرّا بإفريقية عند عودتهما من المشرق دامت عشر سنوات، وهما المهدي بن تومرت مؤسس الحركة الموحدية (500-510 هـ/1107-1116 م) وأبو بكر بن العربي الفقيه والمفكر الأندلسي (485-495 هـ/1092-1100 م) قبله ببعض سنوات.

(1) المنصوري (مبروك)، "الأشعرية في بلاد المغرب إلى نهاية القرن 6 هجري ومفهوم الأدوار الحضارية"، مجلة معهد الآباء البيض للأدب العربيّة الجميلة، س 66، عدد 192، تونس 2-2003، ص 90.

وما يشترك فيه هذان العلمان : هو تتلمذهما على الغزالي رغم أن لقاء ابن تومرت بالغزالي قد أثار جدلاً كبيراً بين القدامى والمحدثين⁽¹⁾، لكن ما هو مؤكد هو حملهما لأفكار الغزالي إلى بلاد المغرب، أي الفكر السنّي الأشعري في ثوب الغزالي، وبما أنهما قد مرّا بإفريقية، فسنحاول تتبّع مسارهما ومسار الأفكار التي حملها عند عودتهما من المشرق.

ب - من الغزالي إلى ابن تومرت :

سنركز أولاً على المهدي بن تومرت نظراً للأهمية القصوى التي يكتسبها باعتباره حامل عقيدة دامت زهاء قرن في بلاد المغرب الإسلامي، فما نؤكدّه هنا أن لقاءه بالغزالي هو محل شكّ، كما سبق أن ذكرنا، وهو ما يحدثنا عنه عبد الواحد المراكشي بقوله "وقيل أنه لقي أبا حامد الغزالي بالشام أيام تزدهه والله أعلم؟"⁽²⁾، وحتى وإن لم يقابل ابن تومرت فإنه بالضرورة قد وجد آراء الغزالي في الشام والعراق، وما ننتبه إليه هو عودته في شكل مطبّق لسلوك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهو سلوك ديني خطير كلّف به المحتسب في الأسواق الإسلامية، وقد أدّى ابن تومرت هذا السلوك في كلّ المحطّات التي مرّ بها حيث اصطدم بعدّة قوى اجتماعية وفي النهاية بالسلطة؛ وتحركات ابن تومرت تجسّم ذلك بكل وضوح، إذ مكث في الإسكندرية مدّة، واختلف إلى مجلس الطرطوشي، فنهى الناس عن المنكر وأمرهم بالمعروف، فشاغبه بذلك العامة والغوغاء، وقضى متولي المدينة بإخراجه، كما برز ذلك على المركب الذي أقلّه من الإسكندرية، ثم في المهديّة، حيث تدخلت السلطة الزيرية لمنعّه.

(1) راجع أساساً :

Ben Hamadi (Amor), "Encore sur la rencontre entre Gazali et Ibn Tumart", IBLA, T.49, n°156, Tunis, 1985, p 297.

(2) المراكشي، المعجب في تلخيص أخبار المغرب، علق حواشيه خليل عمران المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1998، ص 127.

وفي نفس الإطار، ارتحل المهدي بن تومرت أثناء رحلته بحرا حيث بقي يعلم الناس العقيدة على الطريقة الأشعرية⁽¹⁾، ثم انتقل إلى المهديّة. فاتخذ أحد مساجدها مقراً يدرّس به العلم مركزاً على الأصول. وكان يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، ممّا أحدث في المدينة اضطراباً فنصح بعض من تخوّف عليه بمغادرتها، فغادرها إلى المنستير التي أقام بها أياماً مع جماعة من المرابطين الزهّاد، ثم انتقل إلى تونس، حيث أقام أياماً في تدريس العلم والنهي عن المنكر (510-511 هـ/1116-1117 م). وعن ذلك يقول ابن شاعر الكتبي بقوله وخرج من مصر إلى الإسكندرية، وركب البحر متوجّهاً إلى بلاده، فلمّا ركب في السفينة شرع في تغيير المنكر على أهل السفينة وألزمهم بإقامة الصلوات وقراءة أجزاء من القرآن، ولم يزل على ذلك حتى انتهى إلى المهديّة إحدى مدن إفريقية. وكان ملكها يومئذ يحيى بن تميم بن المعزّ بن باديس الصنهاجي. وذلك في سنة 505 هـ/(1111 م) فلمّا وصل إلى المهديّة نزل في مسجد معلّق. وهو على الطريق، وجلس في طاق الشارع ينظر إلى المارّة فلا يرى منكرًا من آلة الملاهي أو أواني الخمر، إلّا نزل إليها وقروا عليه كتباً من أصول الدّين. وبلغ خبره الأمير يحيى فاستدعاه مع جماعة من الفقهاء، فلمّا رأى سمته وسمع كلامه أكرمه وأجلّه وسأله الدّعاء فقال له : أصلحك الله لرعيّتك ولم يقم بذلك بعد ذلك بالمهديّة⁽²⁾.

ويمكن أن ننتبه إلى علمين كان ابن تومرت يدرّسهما وهما علم أصول الدين ويسمّى كذلك علم الكلام. ويعنى بقضايا ذات طابع فلسفي كالذات الإلهية، صفاتها، قضية القدرة التي يتمتع بها الإنسان، الجبر، ولكن مع ميدان رئيسي، وهو حذق الدفاع عن العقائد الإسلامية خاصّة إزاء المذاهب (المعتزلة،

(1) ابن خلدون، العبر، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1979، ج 6، ص 226، حول تفكير ابن تومرت، راجع كتابه : أعزّ ما يطلب، فونطانا، الجزائر، 1903، ص 5. وعن عقيدته انظر: مؤلفه عقيدة، دون تاريخ، 1910، ص 45.

(2) ابن شاعر الكتبي، عيون التواريخ، تحقيق نبيلة عبد المنعم وفيصل السّامر، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، 1984، ج 12، ص 108. ابن خلكان، وفيات الأعيان، وأنباء أبناء الزمان، تحقيق إحسان عبّاس، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، د.ت، ج 5، ص 46. الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، حققه وضبط نصّه الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط 1، بيروت، 2003، ج 11، ص 408.

الأشعرية) وإزاء الملل الأخرى (المسيحية، اليهودية). أما العلم الثاني فهو علم أصول الفقه الذي دعا فيه إلى الاجتهاد في التعامل مع الأصول (القرآن، السنة، الإجماع، القياس).

وفي هذا الإطار، نجد أن المهدي بن تومرت قد أكد في ميدان العقائد على انتمائه الأشعري، وهو معتقد أهل السنة، فابن تومرت تلقى ذلك من عدد من أساتذته في المشرق، ولكن مال في موضوع العقائد، وفي نقطة معيّنة إلى فرقة أخرى هي المعتزلة. فعن الأشعرية أخذ الاستعمال الحذر لعلم الكلام، وكذلك الدفاع عن العقائد السلفية مع قبول نسبي للتأويل؛ وعن المعتزلة أخذ التنزيه المطلق ونفي كل صفة عن الذات الإلهية تذكر بصفة بشرية. وأهل السنة كانوا ينتقدون المعتزلة في هذا الموضوع ويقولون بأنهم معطلة أي يعطلون كل الصفات. وفي ميدان الفقه تأثر ابن تومرت بالمذهب الشافعي الذي كان سائدا في المشرق، ويظهر ذلك في بعض أفكاره من خلال كراهيته لما هو موظف في الشرع وميله إلى ما هو قطعي.

والمذهب الشافعي الذي انتشر في المشرق هو المذهب الرسمي للدول التي تعاقبت على المشرق بعد انتهاء العصر البويهي في العراق والعصر الفاطمي في مصر وبلاد الشام. غير أنه مع ظهور الدولة التركية في المشرق مع السلاجقة والأيوبيين والمماليك مثلت الشافعية المذهب السني الرسمي للدولة والمجتمع في الشرق. والشافعية نسبة إلى محمد بن إدريس الشافعي (150-204 هـ/768-822 م) وهو عربي الأصل تتلمذ على مالك في البداية؛ إذ أن جماعة المالكية اعتبروه فيما بعد واحدا منهم. ونشير إلى أن الفقه خطأ مع الشافعي خطوة كبيرة إذ أنه نظم أصول الفقه، أي مصادر استخراج القوانين الفقهية وترتيبها حيث فرق بين ميدانين في الفقه وهما أصول الفقه أي الكتاب والسنة، وفروع الفقه، أي تلك القوانين في حد ذاتها، وتلك التفاصيل المختلفة حول القضية الواحدة، فقد يكون الشخص عارفا جدا بما يسمى "الفروع" أي حافظا لقوانين الفقه، وحافظا للتفاصيل، لكن جاهلا بالأصول وبشروطها وكيفية استخراج القوانين، فهو إذن حافظ وليس بعالم مجتهد. وهذه الإشكاليات نجدها بقوة في فكر ابن تومرت الذي سيغلب بقوة طوال قرن من

الزمن على بلاد المغرب ومنه إفريقية التي خضعت للحكم الموحدّي. ولا يمكن أن نجزم بتأثير المقالات الموحّدية في بقية البلاد الإسلامية وخاصة مصر، إذ صرّح ابن جبّير في رحلته إلى المشرق (578-581 هـ/1182-1185 م) بتصريح يقول فيه بأنه ولم يبق إلا الكائنة السعيدة من تملك الموحدين لهذه البلاد، فهم يستطلعون بها صباحاً جلياً، ويرتقبونها ارتقاب الساعة التي يموتون في إنجاز وعدّها، شاهدنا من ذلك بالإسكندرية ومصر، وسواهما مشافهة وسماعاً أمراً غريباً، يدلّ على أن ذلك الأمر العزيز أمر الله الحق ودعوته الصّدق⁽¹⁾. وربّما كان "حق" ابن جبّير على الفاطميين الذي لم يمرّ انتهاء دولتهم على 10 سنوات هو الذي يبرّر هذا الكلام، فلا يمكن أن ننسى أن فرض "العقيدة" التومرتية قام على القمع وإيادة جماعات بأكملها، وسياسات معادية لأيّ حضور "آخر" في النسق الموحدّي كأهل الذمّة والمذاهب الأخرى، ومما هو متأكد أن الفكر الموحدّي كان هو السائد في إفريقية.

ج - من الغزالي إلى ابن العربي :

أمّا عن أبي بكر بن العربي الإشبيلي (468-543 هـ/1075-1148 م) فقد قام برحلة صاحب فيها والده من الأندلس لبلاد المشرق سنة 485 هـ/1092 م، وقد التقى في رحلته بعدد هامّ من الشيوخ، كانوا ينتمون إلى مختلف المذاهب والاتجاهات فمنهم الشافعية، وهم أغلبية أساتذته على ما يبدو، والحنفية والحنابلة وحتى الشيعة وأهل الظاهر⁽²⁾.

ولقد كان لهذا الاحتكاك ولهذه المناظرات التي حضرها وربّما خاضها، أثرها ولا شكّ في تفكير ابن العربي إذ يبدو أنه أطلع أطلاعا كبيراً على علم الخلاف وأصول الفقه، وقد درس على هؤلاء "الأساتذة" الفقه والأصول، وقيد الحديث واتّسع في الرواية، وأتقن مسائل الخلاف والأصول والكلام.

(1) ابن جبّير، الرحلة، مكتبة دار الهلال، بيروت، 1981، ص 50.

(2) عن أساتذة ابن العربي وأنباء رحلته انظر: أعراب (سعيد)، مع القاضي أبي بكر بن العربي، دار الغرب الإسلامي، ط 1، بيروت، 1987، ص 41.

وقد وضع ابن العربي في ميدان الخلاف عددا من المؤلفات منها : (الإنصاف، المحييص التلخيص). كما جلب مجموعة من الكتب مثل كتاب الأسرار لأبي زيد الدبوسي (ت 430 هـ/1039 م) وهو من الكتب الحنفية التي جلبها أبو بكر بن العربي من رحلته وربما درّس فصولا منه بتلمسان وفاس⁽¹⁾.

أما عن لقائه بالغزالي فقد ثبت في أواخر حياة هذا الأخير، والتي بدأ فيها مرحلة التصوّف انطلاقا من سنة 486 هـ/1093 م، وقد لقيه في بغداد أواخر سنة 490 هـ/1097 م. كما تحدّث عن اتصاله به وتتلّمذه عليه في كتابه المسمّى ترتيب الرحلة، وأخذ عنه كثيرا من كتبه وأتباعه في بلاد المغرب⁽²⁾. وممّا لا شكّ فيه أنه مرّ بإفريقية، وكانت له فيها مجالس؛ كما أنه نشر كتب الغزالي في المغرب الأقصى والأندلس بشهادة أحد تلاميذه أبي بكر محمد بن خير الإشبيلي اللّمتوني (ت 575 هـ/1179 م)⁽³⁾.

ويتجسّم انتصار مذهب التوحيد، إبان ظهور الدولة الحفصية في المشروعية التي اكتسبها الأمير أبو زكرياء الحفصي سنة 627 هـ/1229 م حيث نزع اعترافه بالخليفة الموحد أبي العلاء المأمون الذي ألغى مذهب "التوحيد"، وحافظ على ذكر المهدي في الخطبة.

ويتجلّى مذهب التوحيد بشدة في المعالم التي ظهرت مع ظهور الدولة الحفصية إذ تأسست القسبة وجامعها المعروف بجامع الموحّدين، وفي تأسيس أول مدرسة بالمغرب الإسلامي وهي مدرسة المعرض، واختيار أساتذة لتدريس مذهب ابن تومرت، من بينهم شيخان من الأندلس وهما الحافظ أحمد بن سيّد الناس اليعموري وكان يدرّس في المدرسة التوفيقية، والمؤرخ أحمد بن محمد القرشي وكان أستاذا بمدرسة المعرض؛ وعُرف هذان العالمان بأنهما متبحران

(1) بن حمادي (عمر)، الفقهاء في عهد المرابطين، أطروحة مرجع سبق ذكره، ص 462.

(2) ابن العربي، ترتيب الرحلة، نشر إحسان عباس، الأبحاث، ص 16، ج 2، بيروت، 1963، ص 217-236.

الطالبي (عمار)، آراء أبي بكر بن العربي الكلامية، ج 1، الجزائر، 1975، ص 53.

(3) المعموري (الطاهر)، الغزالي وعلماء المغرب، المؤسسة الوطنية للكتاب (الجزائر) الدار التونسية للنشر، تونس، 1990، فصل: ابن العربي والغزالي: ص 63.

في علم الأصول وأساسا علوم الحديث. وإضافة إلى ذلك كان يوجد بتونس جمع من معتقي المذهب الظاهري وآخرون يناصرون مذهب التوحيد الرسمي⁽¹⁾.

ولئن اجتمع المذهبان الموحد والمالكي في عناصر عدّة، فإن اختلافهما كان في نقطتين رئيسيتين اعتقاد الموحدين بعصمة الإمام المهدي بن تومرت؛ والثانية رفضهم للفروع وهي التأويلات والشروح التي أوردها الأئمة الأربعة ورجوعهم إلى الأصل (القرآن والسنة).

وكما كان مذهب التوحيد المذهبي الرسمي للدولة الحفصية حتى أواسط عهد أبي عبد الله محمد (647-675 هـ/1249-1277 م)، وهو مذهب رغم "خصوصيته"، فإنه ضمّ عديد العناصر المشرقية، فلا شك أن العودة "الرسمية" له كانت مرتبطة بالعلاقة مع المشرق. وقد تزامنت هذه مع اعتراف "المشاركة" بالمستنصر خليفة، ثم بدأت جموع العلماء القادمين من المشرق في إحياء المالكية مثل ابن زيتون (ت سنة 691 هـ/1291-1292 م) حتى أن السلطة الحفصية عمدت إلى التخلي نهائيا عن المذهب الموحد، إذ بادر أبو زكرياء بن اللحياني إثر صعوده على العرش يوم 2 رجب 711 هـ/14 نوفمبر 1311 م، بتعويض اسم الإمام المهدي في خطبة الجمعة بمحمد بن قلاوون سلطان مصر، وعندما تخلّى عن الملك التجأ إلى الإسكندرية، حيث توفي سنة 727 هـ/1326 م.

2 - علوم "المشاركة" بإفريقية خلال العهد الحفصي :

أ - علم أصول "الفقه" :

وما نشير إليه هنا، أنّ هؤلاء العلماء القادمين من المشرق قد حملوا أساسا أفكارا ومؤلفات في أصول الفقه وفي علم الكلام. فمثلا تذكر المصادر⁽²⁾

(1) راجع أساسا : الدّولاتي (عبد العزيز)، مدينة تونس في العهد الحفصي، تعريب المؤلف ومحمد الشابي، نشر المعهد القومي للأثار، تونس، 1980، فصل : الإطار الاجتماعي الثقافي، عنصر : الدين، المذهبان الموحد والمالكي، ص 78.

(2) الغبريني، (أبو العباس أحمد)، عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء السابعة ببجاية، ط 1، المطبعة الثعلبية، الجزائر، 1910، ص 56.

أن ابن زيتون هو أول من أظهر مؤلفات فخر الدين الرازي الأصولية⁽¹⁾. وتتمثل أهم أفكار الرازي في تقديمه للعلوم الإسلامية في صورة جديدة، حيث لخص في كتابه المحصول كتب المتقدمين في علم أصول الفقه، وزاد عليها كثيرا من الأدلة والحجاج. وقدّم في علم الكلام طريقة جديدة، تمثلت في مزج أصول هذا العلم بالفلسفة، حتى أصبح يصعب التفريق بينهما وذلك في كتابه "المباحث المشرقية"، ونظر في المنطق في قواعد الأقدمين، ونقض كثيرا منها بالأدلة والبراهين، وصارت تسمى هذه الطريقة بطريقة المتأخرين. ونشر ابن زيتون هذه الأفكار بمدينة تونس، وتردد العلماء على بيته، ومجالسه بالمدرسة الشماعية لعلو منزلته العلميّة، حتى أنه لا يتأخر عن مجالسه أحد من طلبة العاصمة.

وقد وجد تيّار آخر محافظ إلى جانب تيار ابن زيتون المتحرّر والمتفتح تمثّل في العالم أبي محمد عبد الحميد بن أبي الدنيا الصدي الطرابلسي (606-684 هـ/1210-1290 م) الذي اشتهر عنه تمسّكه بطريقة الأقدمين في أصول الدين وطريقة القرويين في أصول الفقه ومحاربته لعلم المنطق. ومن الذين رحلوا إلى المشرق، واستجلبوا معهم هذا التيار الجديد : أبو عبد الله محمد بن شعيب الدكالي الهسكوري المتوفى بتونس سنة 664 هـ/1265-1266 م، الذي أخذ عن مشايخ مصر، وكانت طريقته مفيدة، وأقبل عليه سكان تونس، واستفادوا منه. وهذه الطريقة الجديدة التي أشاعها هذان العالمان اتصل سندها في تلاميذهما جيلا بعد جيل حتى انتهت إلى القاضي محمد بن عبد السلام الهوّاري المعروف بابن عبد السلام (676-749 هـ/1277-1349 م) وتلميذه أبي عبد الله محمد بن محمد بن عرفة.

كما نقل هذا التيار المحافظ أبو علي منصور الزّواوي المشدالي (632-731 هـ/1235-1330 م)، والذي وُصف بآخر رجالات "الكمال" بإفريقية والمغرب الأقصى، حيث لزم العز بن عبد السلام (577-660 هـ/1181-

(1) الرّازي، هو أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين بن علي التميمي البكري الطرشاني الرازي الشافعي، المعروف بالفخر الرازي، وبابن خطيب الري، مفسّر، متكلم، فقيه، أصولي، حكيم 543 هـ - 606 هـ/1149 - 1210 م، من تصانيفه الكثيرة : مفاتيح الغيب، المباحث المشرقية.

1262 م) (من فقهاء الأصول وصاحب موسوعة القواعد الكبرى في أصول الفقه) كثيرا وانتفع بعمله، كما لقي تلاميذ أبي عمرو عثمان بن الحاجب أشهر علماء الفقه المالكي في المشرق⁽¹⁾، واستجلب معه مختصره الفقهي، الذي اهتم به كثير من علماء إفريقية وبجاية، وشرحه بعضهم كابن عبد السلام الهواري وابن راشد القفصي وابن هارون الكتاني⁽²⁾.

وقد فسحت هذه التيارات الفكرية مع انتشار المدارس، المجال لتدريس العلوم المشرقية ودراستها بإفريقية، فعلى مستوى علوم الفقه نجد وفود الكتب المشرقية التي كانت تدرس بتونس كمختصر ابن جلاب والذخيرة للقرافي⁽³⁾، لكن الأهمية القصوى كانت منصبة على التيار الفقهي "الإفريقي" الذي أصله أوائل علماء المالكية بإفريقية مثل سحنون وابن أبي زيد وغيرهم، لذلك تقاطر الناس في الرحلات على المشرق واستغنوا بما هو موجود.

كما برز تدريس مختصر ابن الحاجب، وقد امتاز هذا المختصر بحصر أقوال العلماء في كل مسألة، وتلخيص طرقهم في كل باب من أبواب الفقه، فتداوله الفقهاء وحرصوا على دراسته واعتنوا بشرحه. ومن أشهر شراح مختصر ابن الحاجب في الفقه، أبو عبد الله محمد بن راشد القفصي الذي سمى شرحه : "الإلهاب الثاقب في شرح مختصر ابن الحاجب"، وشرحه أبو عبد الله محمد بن عبد السلام الهواري التونسي، وأبو عبد الله محمد ابن هارون الكتاني⁽⁴⁾.

ونشير إلى أنّ علم أصول الفقه وهو علم "مشرقي" بالأساس، نقله بعض "الأفارقة" من العلماء الذين درسوه، بحكم ارتحالهم إلى البلاد المشرقية،

(1) هو عثمان بن عمر بن يونس، المعروف بابن الحاجب جمال الدين المصري، (570 هـ-646 هـ/1174-1248 م) من أشهر تصانيفه : المختصر في الفقه المالكي ويسمى المختصر الفقهي والفرعي، والجامع بين الأمهات.

(2) عن هذه التيارات انظر: المعموري (الطاهر)، جامع الزيتونة، ومدارس العلم في العهد بن الحفصي والتركي، 603 هـ/1217 هـ-1206/1705 م، الدار العربية للكتاب، 1980، ص 30.

(3) كتاب الذخيرة في فروع المالكية : لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن إدريس القرافي، فقيه، أصولي ومفسر، عاش بمصر سنة 626 هـ-684 هـ/1225-1285 م).

(4) المعموري (الطاهر)، جامع الزيتونة، مرجع مذكور، ص 30.

واتصالهم بأقطاب العلم فيها والذين هم علماء المذهب الشافعي⁽¹⁾، ومن المؤلفين المؤثرين في هذا المذهب عز الدين بن عبد السلام الشافعي (توفي 660 هـ/1262 م)، وصاحباً كتاب المختصر خليل بن إسحاق الجندي⁽²⁾ (ت 776 هـ/1374 م) مؤلف كتاب المختصر في فقه الفروع المالكي الذي شرحه كل من محمد بن محمد بن عيسى الزلديوي التونسي (ت 874 هـ/1469 م)⁽³⁾ وأحمد بن عبد الرحمان بن موسى اليزليتي (ت 875 هـ/1470 م)⁽⁴⁾، له شرحان كبيران على المختصر في ستة أسفار وابن الحاجب (ت 646 هـ/1248 م) والحنبلي ابن تيمية عن طريق ابن عرفة والبرزلي والأبي⁽⁵⁾، كما شرح قاضي القضاة بمدينة تونس محمد بن عبد السلام التونسي المالكي (ت 749 هـ/1350 م) مختصر ابن الحاجب الفقهي في ثمان مجلدات⁽⁶⁾. ولم ينتشر هذا العلم إلا مع ابن زيتون (ت 691 هـ/1291 م) وسابقه أبي عبد الله محمد ابن ابراهيم ابن الخباز المهدوي (ت 633 هـ/1234 م) اللذين عادا من المشرق حاملين معهما كثيراً من كتب العلوم العقلية وخاصة أصول الفقه التي أخذها عن تلاميذ الفخر الرازي. ونشير إلى أن أهم الكتب "الأصولية" التي كانت تدرّس في إفريقية من العهد الحفصي هي المستصفي لأبي حامد الغزالي، والمعالم للإمام الرازي (ت 606 هـ/1210 م) وكتب سيف الدين الأمدي الشافعي (ت سنة 631 هـ/1233 م) مثل إحكام الأحكام في

(1) الهنتاتي (نجم الدين)، "المذهب المالكي"، موسوعة مدينة تونس، البرنامج الوطني حول المدن التونسية، سلسلة تاريخية، عدد 8، 1999، ص 421.

(2) راجع عنه : كريمة (الأزهر)، مدرسة خليل وأثرها في الغرب الإسلامي، رسالة دكتوراه حلقة ثالثة في أصول الدين (مرقونة)، إشراف الدكتور محمد الطاهر المعموري، كلية الشريعة وأصول الدين، جامعة الزيتونة، تونس، 1996، ص 268.

(3) التمكنكي (أحمد بن محمد بن محمد بن بابا)، كتاب الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت، ص 315.

(4) نفسه، ص 83.

(5) العامري (نبلي)، التصوّف في العهد الحفصي، أطروحة مرقونة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس، 1996، ص 699.

(6) السخاوي، الذيل التمام على دول الإسلام، حوادث وتراجم، (745 هـ - 880 م)، حققه وعلّق عليه حسن إسماعيل، مروة، قرأ له محمود الأرنؤوط، الكويت، مكتبة دار العروبة، دار ابن العماد، بيروت، ط 1، 1992، ص 99.

أصول الأحكام، وإيكار الأفكار، ومنتهى السؤل، وكتب ابن الحاجب (ت 646 هـ/1248 م) مثل كتاب : "مختصر منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل" الذي صنّفه ثم اختصره، وكتاب التنقيح لشهاب الدين القرافي (ت 684 هـ/1285 م) والمنهاج للقاضي ناصر الدين بن عمر البيضاوي (ت 685 هـ/1286 م)⁽¹⁾.

ب - علوم التفسير والحديث :

أما على مستوى التفسير، فلم تكن هناك تقاليد قويّة في إفريقية لضعف استعداد "الأفارقة" لممارسة هذه العلوم، لكن هذا لا ينفي وجود بعض التفسيرات في العهد الحفصي مثل تفسير ابن بزيّة⁽²⁾، الذي جمع فيه بين تفسير ابن عطية والزمخشري وهما مشرقيّان. كما كانت تفسير أخرى مشرقيّة قد اشتهرت في ذلك العصر ومن أهمّها تفسير الفخر الرّازي وأبي حيّان.

أمّا في ما يخصّ علوم الحديث فإن إفريقية لم تواكب فترات ازدهار علم الحديث من المشرق لعدّة عوامل منها : أنّ أهل إفريقية يعتبرون أنّ المذهب المالكي أغناهم عن الاجتهاد واستنباط الأحكام من الأحاديث النبوية، فكان التركيز في هذه المنطقة على كتاب الموطأ لقراءته وشرحه، وكان أغلب المهتمين بالحديث يرتحلون إلى الحجاز نظراً لتفضيلهم الاشتغال بالفقه المالكي، فنجد أنّه في العهد الحفصي، كان المحدثون الكبار قد أنهوا تخريج الأحاديث واستدراكها على المتقدمين، ولم يتركوا شيئاً منها فاتجهت عناية علماء الحديث في هذا العهد إلى تصحيح الكتب المشهورة وضبطها بالسند الصحيح إلى مصنفها حسب مقاييس علم الحديث⁽³⁾، فكان السفر للمشرق بغاية الحصول على السند العالي في علوم الحديث.

(1) المعموري، مرجع سبق ذكره، ص 37.

(2) هو عبد العزيز بن إبراهيم بن أحمد القرشي التميمي التونسي المعروف بابن بزيّة (606 هـ-662 هـ/1209-1264 م).

(3) المعموري (الطاهر)، مرجع سبق ذكره، ص 35.

ج- المنطق وعلم الكلام :

ونلاحظ أن نفس الفترة التي عاد فيها ابن زيتون وعلماء آخرون من المشرق (الفترة الثانية من القرن 7 هـ/13 م والنصف الأول من القرن 8 هـ/14 م) هي نفس الفترة التي دخلت فيها كتب علم الكلام من المشرق، ومنها محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من الحكماء والمتكلمين للرازي، وطوال الأنوار للبيضاوي والمواقف لعبد الدين عبد الرحمان بن أحمد الإيجي (ت سنة 756 هـ/1355 م)⁽¹⁾.

أمّا عن علم المنطق، فإنه قد تسرّب أيضا إلى إفريقية مع تيّار الأفكار المشرقية القادم مع ابن زيتون؛ ومن أشهر الكتب التي عُرِفَت في هذا الميدان كتاب الجُمْل لأفضل الدين الخونجي (590-646 هـ/1194-1248 م)، وهو أول من اعتبر علم المنطق فناً بذاته لا وسيلة لفهم العلوم.

ومن الملاحظ أن العلوم لم يقتصر تدريسها وانتشارها على النصف الثاني من القرن 7 هـ/13 م والقرن 8 هـ/14 م، إذ نجدها تدرّس من قبل ابن عرفة (ت 792 هـ/1390 م) مثل كتاب "المحصول" للفخر الرازي، كما أنه جوّز دراسة علم المنطق إذا لم يرتبط بزيغ أو بكفر⁽²⁾، بل ألّف كتابا سماه "المختصر في المنطق"⁽³⁾.

كما أنّ ابن خلدون قد تأثر بهذه الأفكار، ومن الواضح أنه وجدها منتشرة في بلاد المغرب، لما شرع في كتابة مقدمته بالخصوص. فقد اهتم ابن خلدون بعلم الكلام⁽⁴⁾، وتأثر بفكر الرازي، إذ قام بتأليف "لباب المحصل في أصول

(1) نفسه، ص 39.

(2) نفسه، ص 37 و 39.

نقلا عن الأبّي (محمد بن خليفة)، إكمال أكمال المعلم على صحيح مسلم، القاهرة، 7 مجلدات، 1928، (ج 1، ص 172 و ج 2، ص 67).

(3) ابن عرفة، المختصر في المنطق، المطبعة العصرية، الجامعة التونسية، 1976.

(4) المسديّ (عبد السلام)، "الأسس الاختيارية في نظرية المعرفة عند ابن خلدون"، الحياة الثقافية، س 5، تونس، 5-6-1980، ص 47.

الدين⁽¹⁾، وهو تلخيص لكتاب محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين⁽²⁾، يشتمل أساساً على أحكام الأصول والقواعد، كما خصّص في فصل العلوم من مقدمته جزءاً حول علم المنطق وهو من العلوم الفلسفية الإغريقية التي دخلت مع المعتزلة إلى الفكر الإسلامي، وأصبحت مقبولة من طرف السّنة مع الأشاعرة المتأخرين أساساً، فعرف به وبيّن أسسه ومعانيه وقضاياها⁽³⁾.

وقد لخصّ ابن القنفذ هذه الحالة العلمية بقوله راج علم الخلاف والجدل، واستتبّع ذلك في الفقه طريقة جديدة وهي حربه على قوانين النظر⁽⁴⁾.

3 - النّخب "المشرقية" في إفريقية : وجود محدود وتأثير غير واضح :

المشاركة في اللّغة، من ينتسبون إلى الشرق، أو المشرق، والمقصود بهم في التّراث العربي الإسلامي هم أهل المشرق، ويعرفون كذلك لتميّزهم عن أهل المغرب أو المغاربة، على الأقلّ من حيث الأصل الجغرافي، وكان هذا التقسيم موجوداً في الذهنية الإسلامية⁽⁵⁾. وما يهمّنا هنا هو تتبّع حضور المشاركة في إفريقية في الفترة التي نتناولها بالدرّس أي بعد الحدث الهلالي وسقوط القيروان عاصمة الدولة الزيرية، وهي فترة تتميّز عن سابقتها الممتدّة من الفتح العربي الإسلامي إلى قدوم الهلاليين⁽⁶⁾.

(1) ابن خلدون (عبد الرحمان)، لباب المحصل في أصول الدّين، مراجعة ومقدمة نقدية لعبّاس محمد حسن سليمان، تصدير محمد أبو عيانة، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1996.

(2) الرّازي (فخر الدين)، محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين، دراسة وتحقيق طه جابر فياض العلواني، ط 2، مؤسسة الرسالة، ج 6، 1992.

(3) ابن خلدون، المقدمة، مصدر مذكور، ص 629.

السّويسي (محمّد)، "ابن خلدون والعلوم العقلية"، الحياة الثقافية، س 5، تونس، 5-6-1980، ص 73.

(4) ابن القنفذ، الفارسية في مبادئ الدولة الحفصية، تحقيق محمد الشاذلي النيفر وعبد المجيد التركي، الدار التونسية للنشر، تونس، 1968، ص 30.

(5) العمري، في الإنصاف بين المشرق والمغرب، مصدر مذكور، ص 140.

(6) عن ذلك انظر: بدر (أحمد)، "هجرة الثقافة من المشرق إلى المغرب في القرن الثاني للهجرة"، دراسات تاريخية، عدد 8، دمشق، 1982، ص 77.

الطالبي (محمد)، "مشاركة"، دائرة المعارف التونسية، عدد خاصّ بأعمال د. محمد الطالبي : في تاريخ إفريقية. الكرّاس عدد 4، بيت الحكمة: قرطاج، تونس، 1994، ص 200.

- ومن المعلوم أنّ الحدث المتمثّل في قدوم الهلاليين قد نتج عنه :
- تدمير القيروان العاصمة الدينية والثقافية لإفريقية وبلاد المغرب الإسلامي،
 - تحويل مسار السلطنة المركزية إلى المهدية،
 - انهيار الدولة والثقافة المدينية مقابل انتشار التفكك السياسي والبداءة،
 - هجرة علماء متعددين إلى الأندلس والمغرب الأقصى ومصر وبلاد الشام.

وبذلك يمكن الحديث عن انقطاع لأيّ موجات جماعيّة لعلماء مفكرين ينطلقون من المشرق في اتجاه بلاد المغرب. وفي هذا الصدد إنّ ما نجده هنا وهناك ليس إلّا حالات انتقال عابرة، لعبت منها الظروف الخاصة دورًا كالخلاف مع السلطان، أو الانتقال لنقل الأخبار، أو الرحلة... الخ.

ومن هؤلاء، يمكن أن نذكر ابن السراج السّوري⁽¹⁾ وهو شاعر "مشرقي"، يدلّ لقبه على ذلك، وربّما يكون من صور، إذ يذكر إدريس أنّ لقبه هو الصوري⁽²⁾. وما نعرفه عنه أنه كان ينتمي إلى حاشية الأمير الصنهاجي تميم بن المعز بالمهدية (454-501 هـ/1062-1108 م)، ولا نملك معلومات عن نشاطه وآثاره وعلاقته بالسلطان.

ومن المشاركة الذين عبروا إلى بلاد المغرب عبر إفريقية، عبد الله بن عمر بن محمد بن حمويّة تاج الدين أبا محمد (ت 642 هـ/1241 م)⁽³⁾، وقد أقام بمراكش عاصمة الخليفة الموحد بين (593-600 هـ/1197-1204 م) بضيافة يوسف بن يعقوب بن عبد المؤمن الموحدي، لكن لا يُعرف شيء عن

(1) ابن خلكان، وفيّات الأعيان، مصدر مذكور، ج 1، ص 271.
 بويحي (الشاذلي)، الحياة الأدبية في العهد الزيري، ج 2، تعريب محمد المختار العبيدي وأحمد التوفيق النيفر، بيت الحكمة، قرطاج، 1999، ص 409.
 (2) إدريس (الهادي روجي)، إفريقية في العهد الزيري، ج 2، تعريب حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، ط 1، بيروت، 1992، ص 409.
 (3) ابن خلكان، وفيّات الأعيان، مصدر سبق ذكره، ج 7، ص 5.

نشاطه هناك كما لا نعرف عنه معلومات أو مؤلفات كتبها، باستثناء بعض المعطيات القليلة التي نقلها عنه ابن خلكان أثناء وجوده في دمشق⁽¹⁾، حول بعض وقائع الموحّدين في الأندلس على عهد الخليفة أبي يعقوب يوسف الموحدي.

أ - قضاة مصريون بتونس في العهد الموحدي :

إن المعلومة الأهمّ في مبحثنا هذا، تلك التي ينقلها الذهبي من تاريخه حيث يترجم لأحد المصريين هبة الله بن الحسين أبو المكارم المصري الفقيه : كان قدومه الأندلس خوفا من صلاح الدين قدم في قوم من شيعة العبيدي من مصر، ثم استصحبه المنصور معه في غزوة قفصة الثانية، وولّى صاحبه أبا الوفاء المصري القضاء. توفي أبو المكارم على قضاء تونس سنة 586 هـ⁽²⁾. ونفهم من هذه المعلومة، انتقال أحد علماء الشيعة المصريين في عهد الخليفة الفاطمي الأخير العاضد بالله (555-567 هـ/1160-1171 م) من مصر إلى الأندلس، خوفا من تعرّضه للاضطهاد على يد صلاح الدين الأيوبي. وقد انتقل إلى الأندلس زمن الخليفة الموحّدي المنصور أبي يوسف يعقوب بن عبد المؤمن (580-595 هـ/1184-1199 م). ويذكر نفس النصّ أنه رافق الخليفة الموحدي أثناء قدومه بنفسه لصدّ الانتفاضة التي كان يقوم بها ابن غانية وقراقوش في إفريقية، والتي انتهت بانتصار الموحّدين في 9 شعبان 583 هـ -14 أكتوبر 1187، "وولّى صاحبه أبا الوفاء المصري القضاء"⁽³⁾، ولا ندري من خلال هذا النص أي قضاء تولّاه أبو الوفاء المصري ؟ فهل هو قضاء مدينة قفصة ؟ مقابل تولّى أبي المكارم قضاء تونس ! إننا نستغرب هنا صمت المصادر المغربية والمشرقيّة على حدّ السواء حول هذه المعلومة رغم أنّنا نعلم أن الذهبي نقل معلومات عن عبد الواحد المرّاكشي، فإنّ هذا الأخير يصمت تماما عن هذا الموضوع !

(1) نفسه، نفس الصفحة.

(2) الذهبي، تاريخ الإسلام، مصدر سبق ذكره، ج 12، ص 227.

(3) نفسه، نفس الصفحة.

أما الدراسات المعاصرة فلم نجد منها ما يقدّم قائمة في قضاة الموحّدين، رغم اهتمام بعضها بمؤسسة القضاء في العهد الموحّدي⁽¹⁾، وعن هذا الأخير، يمرّر برنشفيك معلومة مهمة يؤكّد فيها ما يفيد أنّه قاضٍ مصري، كان قد تولّى القضاء في إشبيلية وفاس⁽²⁾.

وعادة ما يعيّن في منصب القاضي من هو أصيل الأندلس حتى أن هذه المؤسسة تحوّلت إلى اسم "قاضي الجماعة" وهي مؤسسة أندلسية تعود إلى العهد الأموي، يرأسها صاحب أعلى وظيفة دينيّة، وإذ نفَسّر ذلك بالتقاليد الأندلسية وتعمّق الأندلسيين في شؤون الفقه وعلوم الدين فإنّنا نتساءل عن سرّ تعيين "مشاركة شيعة" في هذا الميدان الدقيق. فمن المؤكّد أنّ هذين القاضيين قد اعتنقا المذهب الموحّدي الذي نجد فيه عناصر مشتركة مع المذهب الشيعي، وهي عناصر أساسية كالمهدي والعصمة... الخ. وفي هذا الصدد، يقدّم لنا المستشرق الفرنسي روبرت برنشفيك معطيات أدقّ فيقول أنّ هبة الله أبا المكارم قد عيّن قاضيا لإشبيلية سنة 579 هـ/1183 م، وهي معلومة ذكرها المقرّي ويتراجع عن ذكر أي منصب له في فاس (وهو ما نرجّحه أمام غياب أي معلومة تؤكّد هذا في المصادر المؤرخة لمنصب القضاء، أو مدينة فاس والمغرب الأقصى في تلك الفترة)، وقد مات وهو قاض على مدينة تونس سنة 586 هـ/1190 م

(1) برنشفيك (روبرت)، تاريخ إفريقية في العهد الحفصي، تعريب حمادي السّاحلي، دار الغرب الإسلامي، ط 1، بيروت، 1992، ج 2، ص 114.
هوبكنز (ج.ف)، النظم الإسلاميّة في المغرب في القرون الوسطى، ترجمة أمين توفيق الطيبي، الدار العربيّة للكتاب، ليبيا، تونس، 1980، ص 223.
(2) برنشفيك، نفسه. ص 114.

للإشارة عدنا إلى النباهي (أبو الحسن بن عبد الله بن الحسن المالقي الأندلسي)، [ت 774-؟-1373 م] كتاب المراقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا المعروف بتاريخ قضاة الأندلس، نشر ليفي بروفنسال، دار الكاتب المصري، ط 1، القاهرة، 1948.
والذي لا يذكر شيئا عن "هبة الله أبي المكارم".
وهو ما يجعلنا نستنتج أنّ مدّة هذا القاضي على رأس قضاء إشبيلية لم تدم طويلا بشكل نال اهتمام الكاتب، أو لعلّ العنوان يحيلنا على أنّ أبا المكارم هذا لم يكن يستحق منصب القضاء في نظره.

وهو ما يدلّ على أنّ مدّة بقاءه على رأس هذا المنصب دامت 3 سنوات (583-586 هـ/1187-1190 م)⁽¹⁾، بينما لا يذكر شيئاً عن صاحبه أبي الوفا.

كما تشير بعض المعلومات العرضية⁽²⁾، إلى وجود قاض آخر من مصر رافق حملة قراقوش على إفريقية، فهل كان هذا الأخير يعدّ لقلب نظام الحكم في هذا البلد وتغيير مؤسساته ؟ وهو ما يجعلنا نرجّح أن يكون هذا القاضي سنيّاً، لكن لا نعرف أيّ أدوار أسندت له من طرف الموحدين أمام رفضهم الشديد العمل على طريقة أهل السنّة. فما نملكه من معلومات عن هذا القاضي لا يتجاوز الاسم وهو عماد الدين وأنه عومل معاملة حسنة بعد الانتصار على قراقوش، وانضمام عدد كبير من أتباعه إلى الجيش الموحدّي.

ب - مشاركة في إفريقية خلال العهد الحفصي :

فيما يخصّ العهد الحفصي، فيندر الحديث عن مثل هؤلاء باستثناء وجود عابر لبعضهم المتصوفة، لكنّ هؤلاء مرّوا بشرق المتوسط على غرار العراقي الرحيلي وهو محمد بن أبي بكر بن رشد البغدادي، أبو عبد الله الرحيلي الواعظ صاحب القصائد المعروفة بالوترية، قدم مصر والإسكندرية وأعاد بنظام ببغداد، ورأبته بها، وجلس للوعظ بالإسكندرية بالجامع، وكان عارفاً بالفقه والخلاف، ثم دخل إفريقية وأقام بها وتجوّل بالغرب ودخل مراكش ورجع وحجّ. وعاد إلى المغرب، فتوفي ببتنيس (مصر) بعد قدومه من الحجّ في أواخر 662 هـ

1) Brunchvig (Robert), Un aspect de la littérature historico-géographique de l'Islam, Etudes d'Islamologie, Avant propos et Bibliographie de l'auteur, par Abdelmajid TURKI, T1, Editions Maisonneuve et Larose, Paris, 1976, p. 60.

وهو تأكيد لما ذكره المقرّي في فصل بعنوان الوافدين على الأندلس من المشرق من كتابه نفح الطيب، ج 4، "ومنهم أبو المكارم هبة الله بن الحسين المصري : كان من أهل العلم. عارفاً بالأصول، حافظاً للحديث، متيقظاً، حسن الصورة والبشارة، دخل الأندلس، وولي قضاء إشبيلية منها آخر شعبان، سنة 579 هـ"، المقرّي، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ج 4، ط 1، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، 1949، ص 68.

2) المرّاكشي (عبد الواحد)، المعجب في تلخيص أخبار المغرب، مصدر مذكور، ص 205.

(1264 م) ⁽¹⁾. أما من الفرس فيشير نسب العجمي إلى هويّتهم، ونذكر منهم ثلاثة هم مبارك العجمي (ت 695 هـ/1295 م)، أبو الحسن علي العجمي (ت 809 هـ/1406 م)، وفتح الله العجمي (ت 819 هـ/1416 م) وقد مرّ كلهم بمصر في طريقهم إلى بلاد المغرب أين استقروا بمدينة تونس ⁽²⁾. أما من شرق المتوسط فيستثنى مصري هو ميمون الوفائي والمنتسب إلى الطريقة الوفائية فقد أتى من مصر تقريبا خلال النصف الثاني من القرن 8 هـ/ 14 م واستوطن صفاقس ⁽³⁾.

ج- الرحلة العلمية لعبد الباسط بن خليل :

أما عن الرحالة، فلا يمكننا الجزم بأية رحلة : " علميّة " أو "ثقافيّة" إلى إفريقية الحفصية قبل رحلة عبد الباسط نحو (867 هـ-1463 م) ⁽⁴⁾. وحول هذا الأخير، نحاول أن نتناول البعد العلمي والثقافي في رحلته.

ففي ترجمته التي يوردها السخاوي ⁽⁵⁾، نجد أن عبد الباسط بن خليل قبل وصوله إلى إفريقية كان قد تنقّل في حواضر المشرق طلبا للعلم: ففي دمشق

(1) المقرئزي (نقي الدين)، المقفى الكبير، تحقيق محمد اليعلاوي، دار الغرب الإسلامي، ط 1، بيروت، 1991، ج 5، ص 437.

(2) عن مبارك العجمي، انظر: مناقب العجمي (م) 18555، ص 1، ب 4 ب [مخطوط بالمكتبة الوطنية التونسية]، وعن الثاني انظر:

Amri (Nelly), « Le saint rifā'i Abū l-Hassan 'Alī al-'Ajmī (m.809/1406) et le milieu politico-religieux tunisois du IX/XV siècle, d'après le Sulūk al-muridīn wa zād al-qhrurabā' wal-masākīn », in McGregor Richard et Adam Sabra (dir). (avec la collaobration de Mireille Loubet), Le développement du soufisme en Egypte à l'époque mamelouke, IFAO, Le Caire, p. 195.

وعن الثالث راجع : السخاوي، الضوء اللامع، لأهل القرن التاسع، منشورات دار ملكية الحياة، بيروت، دت، ج 4، ص 167.

(3) مقديش (محمود)، نزهة الأظفار في عجائب التواريخ والأمصا، تحقيق علي الزواري ومحمد محفوظ، المجلد 2، دار الغرب الإسلامي، ط 1، بيروت، 1988، ص 324.

(4) لا ندري كيف استنتج الأستاذ عبد الكريم علي أن ابن فضل الله العمري قام بزيارة إلى تونس حضر خلالها جلسة للمظالم في عهد السلطان يحيى أبي بكر الحفصي انظر: علي (عبد الكريم)، "أعمال الرحلة من المشرق إلى المغرب والأندلس خلال العصور الوسطى" مقال سبق ذكره، ص 246.

(5) السخاوي، الضوء اللامع، مصدر مذكور، م 2، ج 4، ص 27.

حفظ منظومة السفن والكنز ونصف المجمع... وحضر دروس قوام الدين وحמיד النعماني وغيرهما من علماء مذهبه وغيرها... وبعض من فضلاء الروم كالعلاء الرّومي، وفي طرابلس عن البرهان البغدادي، وفي القاهرة لازم النجم القرمي في العربيّة والمعاني والبيان والشّريف يونس الرّومي نزيل الشيوخونية في المنطق والحكمة والكلام بل المحيوي حمّة، وكتب جليله، وحمل عنه أيضا كثيرا من رسائله. وأجاز له الشّمني وابن الدّيري وآخرون، ودخل المغرب (ومنه إفريقية) فأخذ دروسا في النحو والكلام والطّب، بل أتقنه بخصوصه من جماعة، وممنّ لقيه أبو عبد الله محمد الزلديوي أحد الآخذين عن ابن عرفة. ويؤكد عبد الباسط نفسه هذه المعلومات، بحضوره في جامع الزيتونة، ما يفيد تعلّمه على يد قاضي الأنكحة سيدي محمد الزلديوي القسنطيني (يعطينا تاريخ الدرس بيوم الخميس 8 ذي الحجة 866 هـ/1462 م)⁽¹⁾. كما رافقه مجموعة من الشعراء والأدباء الذين كانوا موجودين في مدينة تونس يذكرهم بنفسه ومنهم ابن الرزّين (ت بعد 867 هـ - 1463 م) وهو أبو عبد الله محمد الخزرّجي الأنصاري الأندلسي التونسي، وكذلك محمد الجديدي (ت بعد 867 هـ - 1463 م) وشعيب البجائي وأحمد الورداني⁽²⁾. ومن الواضح أن عبد الباسط أنتم الربع الأخير من القرن 9 هـ/15 م (871 هـ - 1475 م/902 هـ - 1502 م) تلميذا عند السّخاوي في القاهرة الذي كان أستاذا له وشاهدا حيا على ولع عبد الباسط بالعلم فيذكر عنه أنه شارك في الفضائل وألف ونظم ونثر، وأقبل على التّاريخ، واستمدّ فيه مني كثيرا وتردد إليّ به ولغيره من الدّروس⁽³⁾. وهو ما يؤكّد القول بأن رحلة عبد الباسط بن خليل إلى بلاد المغرب الإسلامي كانت رحلة علميّة صرفة رغم ظاهرها التّجاري المرتبط بمهنة الشخص.

(1) ابن خير، الرحلة، الروض الباسم في حوادث العمر والتّراجم، في deux recits de voyage، إعادة طبعة العهد العربي لتاريخ العلوم الإسلاميّة فرانكفورت، 1994، ص 18.

(2) نفسه، ص 32.

(3) السّخاوي، الضوء، مصدر سبق ذكره، م 2، ج 4، ص 27.

الختام :

كانت الرحلة "العلمية " العنصر الرئيسي في نقل "العلوم والأفكار" بين المشرق والمغرب، وأسهمت في إضفاء الطابع "المشرقي" على الثقافة بإفريقية رغم هيمنة الطابع "المحلي" على السلطة والايديولوجيا الحاكمة، والقطيعة السياسية بين بلاد المغرب والخلافة في المشرق منذ القرن 6 هـ/12 م.

وكان تأثير علماء "إفريقية" المحليين بتلك الأفكار أهم من تأثير "المشاركة" الذي لا يكاد يذكر لطبيعة تنقلهم الفردي والمحدود في الزمان والمكان.

